

لم لهذا سكن واستقلال ولا يقتصر على السكن فقط ولا على الاستقلال فقط بل  
هذا الاختلاف والله الموفق بحسنه **تمت** لاصحاب السكنى لوزا الملك الموقوف  
السكنى على حصة مستحقها لوجوبه وله ان يعيره **قال** في الاسعاف لو لم يبق من  
اولاد الواقف المشروط لهم السكنى غير واحد واراد ان يوجب الدار او ما فضل عنه منها  
ليس له ذلك وانما له السكنى فقط **ولو كثرت** اولاد الواقف وضاق الدار عليهم  
ليس لهم ان يوجبوها وانما تقسط سكنها على عدد هم **ومن مات** منهم بطل ما  
كان له من سكنها ويكون لمن بقي منهم **فلو كانوا ذكورا واناثا** واراد كل من  
الرجال والنساء ان يسكنوا مع نسائهم وازواجهن معين وحشمهم جاز ذلك  
لهم ان كانت الدار ذات مقاصير ومخارج ويعلق على كل واحدة باب **وان كانت**  
دار واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم ليسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى  
دون غيره من سائر الرجال ورجال النساء **ولو جعل** سكنى داره لبناته دون  
الذكور كانت لبناته لصلبه فقط **ولو كان** لهم ازواج كان الحكم فيهم  
كالمتقدمة **ولو شرط** ان من تزوج منهم فلا سكنى لها سقط حق من  
تزوجت ثم لا يزوجها بموته او طلاقها الا ان شرط ان يزوجها وطلعت  
عادتها في السكنى **تمت** في العمارة ان كان الموقوف عليهم سكنى الدار جماعة  
فطلب بعضهم مرتبتها او تمنع الاخرين تقسم سكنى الدار بينهم فيدفع  
لكلها ما صابه في حقه ويسكنه ومن ابي ينجى المقاضي ان يزوج منه ويوجب  
حصته في حقه باجرتها ثم ترد عليه بعد الاستغناء عن الرقة **وجاز للقاضي**  
اجارها للمعارة لان في ترها خرابها وليس كاجارة من له السكنى لا العمارة  
يعنى حتى تكون متمنعة فيوجرها القاضي ويرمى المستحق بما تمنع الدار من  
التعز عن حالها التي وقفت عليه وليست عليه الزيادة **وان صارت** السكنى  
للمساكين ينفق عليها من ثمنها العمارة واصلاها وما بقي فهو للمساكين  
والفقراء **وان اذ اتمت** التي لم يسكنها بعد ما بناها كان البناء في ارض  
لورثته دون اهل الوقف وتوصير الورثة برفعه فان اراد المستحق للسكنى  
اخذ البناء بعينه ليس له ذلك الا برضى الورثة واصطلاحهم على شيء

الكلام على عمارة الدار  
الموقوفة للسكنى

فان كان

**فان كان** المبت عمرا بالاجر حيطانها وجصصها وادخل فيها الخبز ولا  
تخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو رضى به المستحق الا ان للسكنى  
لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحق بعد  
العمارة فان لم تحمل الضرر لا اختصاصه به ويقال للذي صار له السكنى الا ان  
شيت فاعطى الورثة قيمة مرتبة الساعة فيكون له فان ابى او جرت فاعطى  
الورثة قيمة مرتبة من اجرتها ثم ترد بعد الرقة للمستحق **فان كانت** الممرمة  
التي رتبها المبت ليست قائمة بعينها ولكنها مستملكة لا ترضى ولا تظلم مثل غسل  
الحيطان بالجص ومثل الاشارة في الارض وسقي النخل ليس لورثة هذا المبت  
من ممرمة ذلك قليل ولا كثير وان كان قد انفق المبت فيه نفقة عظيمة لان  
هذا ليس بشيء قائم بعينه يرى ويظهر من عصب ثوبا فقصره لم يستحق  
اجره وبأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه ثوبا ولكن انا ارض غيره ليس له  
على صاحبها شيء انتهى والله سبحانه الموفق بحسنه وكرمه وكان انما الفاضل  
من ثبات هذه الورقات بغير موافق قبيل الجبر ليلد عرفه تاسع المحرم الحرام  
سنة تسع وخمسين والى غفر الله له ولوالديه ولشاهجه واخوانه وسائر  
ذريته وبلغه بغيرته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم امين

**وفي الفتاوى الخيرية** سئل في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم  
ثم وجم وجعل آخره لجهة لا تنقطع **تم** تكون وقف عليهم يسكنونها او  
يستغلونها او لهم السكنى والاستغلال **وهل** اذا سكنها احد منهم بقية سمر  
مطالبتة باجرة المثل **فاجاب** ليس لهم سكنها **ففي** فتح القدر وليس  
الموقوف عليهم الدار سكنها هل لهم الاستغلال كما انه ليس للموقوف  
عليهم السكنى الاستغلال **وصح** في البحر بوجوب اجرة المثل للمشارك اذا  
سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق  
او عين الاستغلال كان للاستغلال **وان قيل** بالسكنى فيقيد بها **وان**  
**صح** بها كان للسكنى وللارستغلال جريا على كون شرط الواقف

حكم ما لو اطلق الواقف ولم  
يعيد بالاستغلال او  
السكنى **واما** فيه مع  
ترجيح الشرايط ان من له  
الاستغلال يملك السكنى